بيع أذون خزانة بمبلغ ٧٩ مليار ريال

■،، تم أمس بمقر البنك المركز اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٦٩٠).
وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ (٧٩,٠٠١,٤٦٠,٠٠٠) ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢) و(٣٦٤)، (٢٢,٩٢٪)، (٢٢,٩٢٪)، (٢٢,٩٠٪) على التوالي.
وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم غد السبت.

تراجع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي إلى تريليون و٩٠٣ مليارات ريال

■.. خاص / الثورة

كشف تقرير رسمي عن تراجع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي اليمني إلى تريليون و٩٠٣ مليارات ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م وذلك من تريليون و٩٥٠ مليار ريال في نهاية يناير ٢٠١١م .
وأظهرت البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني الأصول انخفضت بنحو ٤٧ مليار ريال .
وكانت الأصول الخارجية في فبراير من العام الماضي ٢٠١٠م قد بلغت تريليون و٧٠٠ مليار ريال ،وبالتالي فقد سجلت زيادة بنحو ٢٠٣ مليارات ريال في فبراير ٢٠١١م.
إلى ذلك أوضح تقرير صادر عن وزارة التخطيط أن صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ حقق نموا سنوياً متوسطاً بلغ ٩,٦٪,
حيث نمت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي التجاري بحوالي ٢٧,٢٪ ،فيما نمت الأصول الخارجية للبنك المركزي بحوالي ١,١٪ ،ويعزى الانخفاض في معدلات النمو للأصول الخارجية للبنك المركزي إلى التراجع الكبير في عائدات الدولة من مبيعات النفط الخام خلال العامين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية وما أسفر عنها من انخفاض في أسعار النفط العالمية ، فضلاً عن تراجع كميات الإنتاج المحلي من النفط.
وعلى الرغم من تراجع صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي إلا أن مستوى تغطية هذه الأصول للواردات خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة كان عاليا وبلغ في المتوسط ٩,٤٦ شهر مقارنة بحوالي ١٠,٥ شهر كاستهداف في إطار الخطة، وبنسبة انجاز بلغت ٩٦,٤٪.

ارتفاع رأس المال الاستثماري في الربع الأول من العام الجاري إلى ٢٦,٩ مليار ريال

■.. خاص / الثورة

سجل رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة بالهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا وصل إلى ٢٦ مليارا و٩٢٩ مليون ريال مقابل ١٢ مليارا و٥٧٢ مليون ريال وبزيادة تقدر ب ١٤ مليار ريال .
وتوزعت المشروعات على عدد من القطاعات الاقتصادية حيث تم تسجيل ٢٤ مشروعا في قطاع الصناعة و٨ مشاريع في قطاع الخدمات ومشروعين في كل من قطاع السياحة والأسماك ومشروع في الزراعة.
وقد سعت الحكومة خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق حزمة واسعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في إطار تنفيذ الصفوفة الوطنية للإصلاحات الشاملة بما فيها منظومة القوانين ذات الصلة بالاستثمار وأهم تلك الإصلاحات التالي إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة وإقرار مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار وإصدار مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذها وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمار العقاري بهدف إدارة وتنمية أراضي الدولة الصالحة للاستثمار و قانون السجل العقاري ومشروعي تعديلي قانوني التخطيط الحضري وأراضي وعقارات الدولة.
كما تم مراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والقوانين الموحدة لمجلس التعاون الخليجي وإعداد مشروع قانون لتنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل مشاريع البني التحتية وتفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة قضائية للاستثمار للبت في القضايا الاستثمارية وإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار.

هيئة الاستثمار تمنح الترخيص لسبعة مشاريع استثمارية

توقيع ٤٣ عقد إيجار بالمنطقة الحرة بعدن

■.. عدن/ سبأ

بلغ عدد العقود الموقعة بين المنطقة الحرة بعدن وعدد من المستثمرين خلال يونيو ٢٠٠٩م وحتى مارس الماضي ٤٣ عقد إيجار.
وأوضح رئيس المنطقة الحرة بعدن عبد الجليل الشعيبي انه تم الموافقة على إقامة ٤٦ مشروعا استثماريا في القطاعات السياحية والصناعية والتخزينية والتجارة والإسكان والخدمات العامة بتكلفة ٢٢٤ مليونا و٩١٣ ألف دولار وفرت ألفين و١٤٨ فرصة عمل من العمالة اليمنية المؤهلة .
وذلك من أصل ٦١ مشروعا حصلت على الموافقة ومنحت تراخيص مزاولة المهن الاستثمارية المذكورة بتكلفة ٥٢٥ مليون دولار تستوعب ٥ آلاف و٤٧٠ فرصة عمل .
وذكر الشعيبي بأن المشاريع المذكورة وزعت على ١٥ مشروعا في القطاع الصناعي و١٠ مشاريع في التخزين و٧ مشاريع تجارية و٦ مشاريع سياحية و١٨ مشروعا خدميا و٤ في مجال الإسكان ومشروع في مجال تطوير البنية التحتية .
وأشار إلى أن العمل جارٍ لتنفيذ تلك المشاريع في مخططات المنطقة الحرة وبإشراف فني وهندسي من الكوادر اليمنية بالمنطقة الحرة.
على صعيد آخر منح فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال الربع الأول من العام الجاري ٧ تراخيص استثمارية لعدد من المستثمرين الوطنيين بتكلفة إجمالية بلغت ملياراً و١٤٧ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال .
وأوضحت إحصائية النشاط الاستثماري لفرع الاستثمار بعدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع المرخصة التي توزعت ما بين مشروع خدمي ومشروعين سياحيين ومشروع صحي وثلاثة مشاريع صناعية وفرت ١١٧ فرصة عمل من العمالة اليمنية المؤهلة .
وأشارت إلى أن فرع الاستثمار يدرس حالياً عروضاً مختلفة لعدد من المستثمرين الراغبين في الاستثمار بعدن خصوصا في المجالات الصناعية والسياحية.

عدن.. تأهيل ٤٧ مشاركاً حول الطرق الحديثة في زراعة المحاصيل الزراعية

■.. عدن/سبأ//.. اختتمت أمس الأول بعدن ورشة عمل زراعية نظمها مكتب الخدمات الزراعية بقسم الإرشاد والتوعية بالتعاون والتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو".
هدفت الورشة التي استمرت يومين إلى إكساب ٤٧ مزارعا من محافظات عدن ولحج وأبين والضالع وذمار بالطرق الحديثة المتبعة في زراعة المحاصيل الزراعية.
وتضمنت الورشة محاضرات علمية وإرشادية قدمها عدد من الباحثين الزراعيين من كلية ناصر للعلوم الزراعية قسم النباتات والمحاصيل والمرشدين الزراعيين من قسم التوعية والإرشاد التابع لمكتب الخدمات الزراعية بعدن تناولت الطرق والأساليب المتبعة لزراعة محاصيل الذرة والسمسم والقمح والبقوليات والخضروات والفاكهة والحمضيات والبطاطس وكذا التعريف بأهمية الحفاظ عليها كمنتجات وطنية استهلاكية مدرة للدخل القومي الوطني إضافة إلى التوسع في زراعة القمح كونه من السلع الأساسية للمستهلكين وأهميتها في رفد الاقتصاد الوطني.
كما تم خلال الورشة عرض فيلم وثائقي زراعي من منظمة الأغذية العالمية "الفاو" بين فيه الطرق الأساسية لزراعة تلك المحاصيل وعملية الرش للمبيدات لمكافحة الحشرات الطفيلية والضارة وكذا التدريب على عملية الرش والمحافظة على المحاصيل بالطرق العلمية التي تعطي أفضل النتائج .
وفي اختتام الورشة أشار نائب مدير عام مكتب الخدمات الزراعية الدكتور سالم عباد في اختتام الورشة إلى أهمية التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية والاستفادة من مياه الأمطار والسيول في المحافظات المذكورة.

دراسة تدعو للتكامل بين السياستين المالية والنقدية

كتب /عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة أن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه (الموازنة العامة والإدارة المالية) يعتبر المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات وعليه يتوقف النجاح في جوانب الإصلاح الأخرى، حيث يشكل الإصلاح المالي قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح إداري شامل، باعتباره متطلباً أساسياً ولازماً لبناء، وإعادة بناء الإدارة الحكومية الكفؤة والفاعلة. كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة حتمية لتوطين رؤوس الأموال الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فالموازنة هي عنصر الجذب لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في بلد أجنبي.
وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل إلى أنه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وتعدد وتنوع وتطور الاحتياجات التنموية فإن الحاجة إلى إدارة النفقات العامة بصورة رشيدة تحقق الفاعلية والكفاءة، وتوجه هذه الموارد لتمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية الأكثر إنتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأكبر على النمو الاقتصادي، وتلك التي تساهم في التخفيف من الفقر تصبح أكثر إلحاحا وضرورة لازمة. وقالت إن الإصلاح سيتحقق من خلال التأكيد على أهمية الربط بين السياسة المالية وخطة وبرامج التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر وعدم التركيز عند اعداد الموازنة على الأهداف الآنية لأن ذلك يحد من دورها التخطيطي، وهذا الأمر يتطلب جعل عملية إعداد الموازنة مرتكزة على توجهات استراتيجية عامة ترتبط من ناحية بطبيعة دور الدولة في ظل آليات السوق بصورة عامة، ودور السياسة المالية بصورة خاصة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى ارتباطها باستراتيجيات وخطط الدولة العامة التنموية والاجتماعية.
وشددت على أهمية ضمان اتساق أهداف السياستين النقدية والمالية وتكامل دورهما ليس في معالجة اختلالات الموازين الخارجية والداخلية للاقتصاد فحسب وإنما أيضا تبني سياسات مالية ونقدية تساهم في حفز النمو الاقتصادي.وبحسب الدراسة يمكن إصلاح الموازنة العامة من خلال الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق الداخلي والبدء باستغلال الموارد المتاحة من الموارد المعدنية وفي مقدمتها موارد الغاز الطبيعي بطريقة تحقق أكبر عائدات ممكنة ورفع مستوى إدارة أملاك الدولة العامة من الأراضي والعقارات والممتلكات الأخرى من حيث الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك المشروعات العامة (مثل المنطقة الحرة في عدن وغيرها) وأملاك الأوقاف بالإضافة إلى إدارة المؤسسات والشركات العامة وفق الأسس الاقتصادية والمعايير المحاسبية الحديثة، وتوريد حصة الحكومة من فائض أرباحها أولاً بأول وتطوير المنظومة التشريعية الضريبية بحيث تراعي الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية للضرائب، بما في ذلك إعداد قانون جديد للضرائب على الدخل، يعمل على تحقيق التوازن بين الهدف المالي بالحصول على مزيد من الإيرادات العامة وبين تشجيع الاستثمار، ورفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة ومع التطورات والمستجدات في المنطقة العربية.
وطالبت الدراسة بتطبيق قانون ضريبة المبيعات باعتبارهويساهم في تطوير الإدارة الضريبية، فمن المعروف أن نجاح تطبيق هذا القانون يتطلب إدارة ضريبية غير تقليدية وإنما تكون متطورة وحديثة وبما يتفق مع المعايير الإقليمية والدولية توسيع دائرة الاهتمام إلى صغار المكلفين وإيجاد آلية مبسطة للتعامل معها والاستفادة من إعادة هيكلة مصلحتي الضرائب في تطوير النظام الضريبي في اليمن من خلال بناء نظام معلوماتي للمجتمع الضريبي يحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، ويعمل على وتطوير وتحديث الإدارة الضريبية بحيث تيسر من إجراءات الإقرار والفحص والربط والتحصيل، وتضع أسس وقواعد واضحة لتحسين أداء الإدارات الضريبية ورفع كفاءتها، بما في ذلك تفعيل آليات الثواب والعقاب. وكذلك زيادة كفاءة المصالح الإيرادية وخاصة مصلحتي الضرائب والجمارك بتخفيض تكاليف الجباية وزيادة عائد التحصيل.كما طالبت بتحسين وتطوير أداء المصالح الإيرادية بغرض تأمين تحصيل الإيرادات المستحقة قانوناً على جميع المكلفين مع تبسيط وسائل التحصيل، وخاصة توفير الصفة القانونية القضائية لمأموري الضرائب وموظفي الضابطة الجمركية، مع تفعيل دور المتابعة بما يعزز سرعة البت في القضايا الضريبية والجمركية المعلقة وإعادة النظر في الغرامات الناتجة عن التأخير في السداد والتهرب الضريبي والجمركي وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب للعاملين في مجال التحصيل الضريبي والجمركي وبما يعزز الإيرادات الضريبية والجمركية وكذا تحسين إجراءات تنفيذ القوانين الضريبية والجمركية بوضع أدلة توضح وتشرح هذه القوانين وإجراءات المعاملات الضريبية والجمركية وإجراءات التحصيل واستكمال نظام الاسكودا في بقية الدوائر والمنافذ الجمركية، واستكمال الربط الشبكي بين رئاسة المصلحة ومكاتبها والدوائر الجمركية بالأضافة إلى تفعيل آليات مكافحة التهريب وتطوير أساليبه وطرقه بما في ذلك تفعيل دور اللجنة العليا وفروعها بالمحافظات لمكافحة التهريب، وإصدار التشريعات المشددة ومن ذلك تضمين مشروع قانون الجمارك الجديد المعروض على مجلس النواب حالياً باب أو فصل خاص بالقضايا المتعلقة بالتهريب.
وأكدت على اهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفؤة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية والإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة فيها بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة مثل إقرار الرسوم القضائية.

العراق يوقع اتفاقا بقيمة سبعة مليارات دولار لإنشاء مائة ألف وحدة سكنية

■.. الثورة / متابعات

وقعت هيئة الاستثمار العراقية اتفاقا مع شركة هانوا الكورية الجنوبية بقيمة سبعة مليارات و٢٥٠ مليون دولار لبناء مائة ألف وحدة سكنية في محافظة بغداد، في مشروع اعتبره العراق خطوة أولى نحو بناء مليون وحدة سكنية في عموم البلاد.وجرى حفل التوقيع مساء الأربعاء في مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي ووقع عن الجانب العراقي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي وعن الجانب الكوري الجنوبي ممثل شركة هانوا هون شونغ كيم.
وقال رئيس الوزراء "نبارك هذا اللقاء ونتمنى التنفيذ بأسرع وقت ممكن لنتمكن من بناء مليون وحدة سكنية، وتنفيذ مشاريع كبرى في مختلف المجالات الأخرى". من جهته قال الاعرجي أن "التوقيع على ١٠٠ ألف وحدة سكنية هو بداية لتنفيذ مشروع بناء مليون وحدة سكنية في عموم العراق والتي تم تعزيز الاتفاق عليها خلال زيارة رئيس الوزراء الأخيرة إلى كوريا الجنوبية".وكان المالكي قام مطلع مايو بزيارة استغرقت أربعة أيام إلى كوريا الجنوبية تم خلالها التوصل إلى عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية.
وأوضح الاعرجي "سيتم تنفيذ هذا المشروع قريبا في الأرض التي تم اختيارها في منطقة بسماية (على بعد ٢٥ كلم من بغداد) ضمن حصة محافظة بغداد من المليون وحدة سكنية والبالغة ٢٢٤ ألف وحدة سكنية". وأكد أن "المشروع مؤهل لإسكان ٦٠٠ ألف مواطن سيتم تقديم جميع الخدمات لهم في هذه المنطقة السكنية".وأعرب ممثل الشركة الكورية عن سعادته بتوقيع هذا الاتفاق مع العراق، وأكد أن العمل "سيبدأ فورا" في الأرض التي تم اختيارها في محافظة بغداد.
وقال متحدث باسم الشركة لوكالة فرانس برس "هذا أكبر مشروع حصلت عليه شركة كورية جنوبية في الخارج" حيث تبلغ قيمته سبعة مليارات و٢٥٠ مليون دولار، مشيراً إلى أن الاتفاق النهائي سيتم التوقيع عليه قبل شهر ديسمبر. وستكون هانوا مسؤولة عن التخطيط وبناء المدينة التي ستقام على مساحة ١٨٣٠ هكتاراً، فيما سيستغرق بناؤها حوالي سبع سنوات.وبعد سنوات طويلة من الحرب والعقوبات التي كانت مفروضة على البلاد قبل سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م، يشهد العراق أزمة سكنية كانت احد أسباب نزول العراقيين إلى الشارع للتظاهر منذ بداية العام الحالي.
وأعلنت وزارة العراقية في نوفمبر ٢٠١٠م أن العراق بحاجة إلى أكثر من مليوني وحدة سكنية. وفي وقت سابق حذر تقرير للوزارة من تفاقم أزمة السكن، منبها إلى أن حاجة البلاد قد تزيد خلال الأعوام الخمسة المقبلة إلى ثلاثة ملايين و٥٢٨ ألف وحدة سكنية

الأسهم الأمريكية تفتح منخفضة بعد بيانات ضعيفة

■.. الثورة / متابعات

فتحت الأسهم الأمريكية على انخفاض طفيف أمس بعد صدور بيانات تظهر نمو الاقتصاد أبطأ من المتوقع في الربع الأول من العام. وتراجع مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى,٥٣ ٢٨ نقطة بما يعادل ,٢٣ ٠٪ ليصل إلى ,١٣ ١٢٣٦٦ نقطة.
وفقد مؤشر ستاندرد اند بورز ٥٠٠ الأوسع نطاقا ,٩٧ ٢ نقطة أو,٢٢ ٠٪ مسجلا ,٥٠ ١٣١٧ نقطة.وهبط مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا ,٨٣ ٢ نقطة أو ,١٠ ٠٪ إلى ,٥٥ ٢٧٥٨ نقطة

هونج كونج تستقبل ١٣ مليون سائح في ٤ أشهر

■.. الثورة / متابعات

قال مجلس السياحة في هونج كونج أمس أن المدينة استقبلت رقما قياسيا بلغ ١٣ مليون سائح في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بزيادة بلغت ١٤,٤٪ في الفترة نفسها من العام الماضي.
وقال المجلس أن البيانات صدرت بعد أن شهد أبريل ازدحاما بشكل خاص عندما زار المستعمرة البريطانية سابقا ٣,٣٥ مليون شخص بارتفاع نسبته ٢٠٪ عن الشهر ذاته قبل عام.
وتضع أحدث البيانات تلك المدينة على طريق تحطيم الرقم القياسي للعام الماضي والبالغ ٣٦ مليون سائح. وحدد مجلس السياحة رقما مستهدفا عند ٤٠ مليون سائح لهذا العام.
وشكل السياح من بر الصين الرئيسي غالبية السياح القادمين إلى هونج كونج منذ تخفيف قواعد السفر عبر الحدود في عام ٢٠٠٣م وبلغ عددهم ٨,٦٥ مليون سائح في الفترة من يناير إلى أبريل.

١٨ مليار دولار عائدات الجزائر من مبيعات النفط والغاز في الربع الأول من العام

■.. الثورة / متابعات

بلغت عائدات الجزائر من مبيعات النفط والغاز ١٨ مليار دولار في الربع الأول من العام الجاري.
قال يوسف يوسفي وزير الطاقة والمناجم في عرض قدمه أمام لجنة المالية والميزانية اليوم الأربعاء أن الجزائر " حققت ما قيمته ١٨ مليار دولار من مداخيل النفط خلال الربع الأول في حين بلغت قيمة الجباية البترولية ١١,٢٥ مليار دولار".
وأكد يوسفي أن وزارة الطاقة وضعت برنامجا خلال الأعوام الخمسة المقبلة لتحسين وتيرة إنتاج الطاقة وترشيدها من خلال توسيع عمليات التنقيب والاستكشاف بحوالي ٥٠٪ ورفع حجم الاستثمار وتطوير المشاريع البتروكيماوية ومواصلة تلبية حاجة المدن والقرى للتزويد بالكهرباء والغاز.
وقال "الجهود متواصلة لإنتاج ٢٢ ألف ميجاوات من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة".
وأشار إلى عزم الدولة على تطوير إنتاج الذهب والرصاص والزنك والحفاظ على احتياطات الفوسفات.